وزارة المالية
MINISTERE DES FINANCES

Cellule de Traitement
du Renseignement financier

خلية معالجة الإستعلام المالي

REVUE DE PRESSE

DE LA CTRF

NUMERO 11 / NOVEMBRE 2015

2015/11/05

في قضية تحويل 45 مليون دولار من العملة للخارج

قاضي التحقيق يأمر بحصر ممتلكات رجال أعمال متورطين في تهريب "الدوفيز"

إلهام بوثلجي

أمر قاضي التحقيق محكمة القطب الجزائي المتخصص سيدي أمحمد بالجزائر العاصمة مؤخرا بحصر جميع ممتلكات رجال الأعمال المتورطين في فضيحة تهريب ما يقارب 45 مليون دولار أي 4500 مليار سنتيم، للتحقق من تورطهم في جرم تبييض الأموال بالإضافة إلى التهم الأخرى الموجهة إليهم والمتعلقة بالفساد. وكشفت مصادر "الشروق"، بأن قاضي التحقيق المكلف بالملف أمر منذ أيام بإجراء بحث وحصر لممتلكات وكذا الحسابات البنكية للمتهمين في القضية والذين يعتبرون من رجال الأعمال المعروفين في ولاية البليدة ، وسيتم تمديد البحث عن ممتلكات المتهمين وحساباتهم البنكية في الخارج عن طريق انابات قضائية دولية للخارج "الإمارات العربية المتحدة، الصين" لحصر الممتلكات والكشف عن علاقتها بقضية تهريب الأموال عن طريق عمليات الاستيراد الوهمية ، حيث ستوجه للمتهمين بناء على ذلك تهمة تبييض الأموال. ومعلوم، أنه تم إيداع الحبس المؤقت على ذمة التحقيق في القضية يوم 21 أكتوبر المنصرم ست متهمين منهم رجال أعمال بعدما كشفت التحريات التي تولتها الفرقة الاقتصادية والمالية لأمن ولاية البليدة تورطهم في قضية الفساد المتعلقة بتهريب العملة نحو الخارج والتي وصلت 4500 مليار سنتيم ، وهذا عن طريق عمليات استيراد عبر بنوك أجنبية في الجزائر، وهي التحويلات التي استخدمت فيها سجلات تجارية مزورة.

وكشفت التحقيقات عن 25 عملية استيراد تبين أنها عمليات استيراد وهمية حيث تم استغلال مستندات توطين بنكية لإخراج العملة الصعبة من البنوك بقيمة الصرف الرسمية، في عمليات استيراد سلع من الصين ودبي لم تدخل الجزائر أصلا، حيث تم تحويل الأموال المخصصة لعمليات الاستيراد والتي تم تضخيم فواتيرها إلى الدينار الجزائر في السوق السوداء، ويجري التحقيق حاليا مع المتهمين الستة ومن بينهم رجال أعمال لديهم شركات ومكاتب استيراد بالصين ودبي والجزائر ، بالإضافة إلى مدير بإحدى البنوك حيث وجهت للمتهمين تهم تهريب الأموال والتزوير واستعمال المزور، ومخالفة حركة رؤوس الأموال والصرف من وإلى الخارج وتهديد الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى المشاركة في تبديد أموال عمومية وتبييض الأموال، حيث تأسست الجمارك وبنك الجزائر كأطراف مدنية خاصة أن القضية تمس بالاقتصاد الوطني.

2015/11/08

تورط في اختلاس 9.7 مليار يتواطؤ من موظف ببنك "السلام"

«عثمان الأول» يختلس 2.3 مليار من حساب الخطوط الجوية الملكية المغربية!

المتهم تمكن من سحب الأموال بعد مقاصة 184 سك بأسماء زبائن وهميين

تمكنت مصالح الأمن من توقيف المكتبي «عثمان الأول» وهو المتورط الرئيسي في قضية اختلاس أموال من بنك "السلام"، فاقت قيمتها الإجمالية 9 ملايير و7.3 مليون سنتيم من حساب كبرى الشركات التي هي زبونة لديهم، على غرار الخطوط الجوية الملكية المغربية التي قام بتجريدها من مبلغ 2.3 مليار سنتيم، وذلك بتواطؤ مندوب المقاصة الآلية بوكالة البليدة، الذي تم توقيفه في وقت سابق.

بالوتة زيغود

تفجير ملف قضية الحال، حسب المعلومات المتوفرة لدى «النهار»، انطلق بموجب شكوى حررتها بنك «السلام» ضد أحد زبائنه المدعو ب. ك. في خصوص اختلاسه لأموال من حسابات زبائنهم باستعمال صكوك مزورة عن طريق مخالصتها ومقاصتها بأسماء أشخاص وهميين، الذين منهم بحسان بنك الخليج الجزائر وكالة داي لبرهيم، حيث تقدم ذلك الأول بصكوك وشائع مزورة وتمكن من سحب مبالغ معتبرة بلغت قيمتها 9 مليار سنتيم. وقد كشفت التحريات التي باشرتها الجهات المختصة عن تواطؤ أحد موظفي بنك «السلام» الذي كان يستغل منصبه كمندوب المقاصة الآلية وشبرته في مجال الاقتصاد والمحاسبة للإيقاع بهذه الأفعال الإجرامية من خلال سحبه للصكوك ومضاهاتها لدى بنك «السلام» وكالة البليدة لتغطية وتبرير المبالغ المختلسة من حسابات زبائنهم التي تبين أنها فاقت 9 ملايير سنتيم. وبتحديد المتورط الشاني عن تقديم لهذا الأخير مخالصات والحصول على إذن بتفتيش منزل المتهم المتواجد بمنطقة بني تامو بالبليدة، ثم العثور على 184 صك من بينهم صكوك بحسابات زبائن بنك السلام، كما تم مداهمة مكتب المتهم الثاني بوكالة البليدة التابعة لبنك «السلام» وكذا البنك الوطني الجزائري وبنك سوسيتي جنيرال، وقد أمكنا بحكم البنك الجزائري الخارجي به صور شمسية للمتورط الرئيسي في القضية، والذي انتحل 4 هويات مزورة.

مباشرة بعملية العثور عليه لاستعماله أسماء مستعارة وانتحال المتهم الثاني عن تقديم لهذا معلومات عنه بحجة أنه لا يتذكره، في الوقت الذي ألقى المتهم على عاتق ابن خيه وهو تاجر، وأكد أنه متواطئ معه. انتقالنا منه على عدم تسديد دين بينهما. المتعلق عن عملية شراء سيارة سياحية. ليتم بذلك القبض عليهما وإيداعهما رهن الحبس المؤقت بالمؤسسة العقابية في الحراش، بأمر من وكيل الجمهورية لدى محكمة بئر مراد رايس بالعاصمة.

التزوير واستعمال المزور في محررات تجارية ومصرفية واختلاس أموال خاصة. وقد كشفت التحريات أيضا أن المكتبي «عثمان الأول» هو ذات الشخص الذي عثرت مصالح الأمن على الصور بمنزله، وهو ذاته الذي حركت الشكوى ضده في الوقت الذي اعترف موظف البنك بتزوير 4 صكوك بنكية من طريق نسخها بواسطة جهاز «السكانير»، والتي تمكن بفضلها من اختلاس مبلغ 10.300.79.00 دج من شركة 19550.000.00 دج من حساب شركتين خاصتين، ناهيك عن مبلغ 23.922.654.00 دج من حساب الخطوط الجوية الملكية المغربية وكالة البليدة مراد، وكذا مبلغ 42.965.000.00 دج من حساب شركة «كلاب سوسيتاك»، موضحا أن بقية الصكوك صحيحة. ليتم إيداع المتهم الرئيسي الذي كان في حالة فرار رهن الحبس المؤقت بالمؤسسة العقابية في الحراش بأمر من وكيل الجمهورية لدى محكمة بئر مراد رايس بالعاصمة.

2015/11/08

قال إن ذلك يتم عن طريق تضخيم الفواتير بمؤسسات وهمية.. بختي بلعايب:

«18 مليار دولار تهرّب سنويا إلى الخارج تحت غطاء الاستيراد»

قال وزير التجارة، بختي بلعايب، إن الجزائر تتحمل تكلفة إضافية تصل إلى 30 ٪ من المبلغ الإجمالي من واردات الجزائر، بسبب الفواتير المضخمة التي تقوم من خلالها شركات التجارة الخارجية بتهريب العملة بشكل غير قانوني، وهو ما أثقل كاهل الحكومة. وقال بلعايب خلال استضافته بالقناة الإذاعية الثالثة، إن تهريب العملة في الجزائر يكون عبر الفواتير المضخمة التي تتحايل من خلالها شركات الاستيراد الجزائرية، والتي خلقت لنفسها شركات وهمية في الخارج هم البائعين والمشترين في وقت واحد لتسهيل تحويل الأموال إلى الخارج، محملا في ذات السياق شركات التصدير والاستيراد مسؤولية التحويلات المالية غير القانونية التي أخذت أبعادا مقلقة، خاصة وأن هذه العمليات غير القانونية كلّفت الجزائر حوالي 30 ٪ من فاتورة الاستيراد والتي بلغت 60 مليار دولار عام 2014. وأشار الوزير في ذات السياق إلى أن الفواتير هي الطريق الرئيسي لتهريب العملات الأجنبية، والتي تتيح للمستوردين إنشاء شركات وهمية في الخارج لزيادة المنتجات والدفع مقابله، ومن ثم تحويل العملة إلى حساباتهم الخاصة. وقال وزير التجارة إن نظام Credoc، لا يخدم الجزائر، مؤكدا أنه من معارضي هذا النظام منذ إنشائه بموجب قانون المالية التكميلي لعام 2009، مشيرا إلى أن العديد من الشركات الجزائرية أفلست من جراء هذا النظام الذي يحتم الدفع مقابل سلعة قبل رؤيتها، حيث دعا الوزير إلى ضرورة إلغاء هذه الطريقة في الدفع. وفي سياق ذي صلة، قال بختي بلعايب، إن سوق السكر في الجزائر يعرف احتكارا منذ عدة سنوات من طرف شركة واحدة، في إشارة إلى «سيفيتال»، لصاحبها ربراب، محملا المسؤولية إلى الدولة الجزائرية التي لم تفتح المجال للاستثمار في السنوات الماضية، مضيفا أن 4 شركات جديدة في إنتاج السكر ستشرع في الإنتاج قريبا، مؤكدا أن هذه الخطوة ستساهم في التحكم في أسعار السكر الذي يعرف انخفاضا في السوق العالمية لكنه لا يعكس ذلك في السوق المحلية.

حمزة عساس

2015/11/08

تم حجز آلة نسخ ومعدات في غرفة نوم المتهم الأول

شرطة يسر توقف مزوري الأوراق النقدية وتحجز عتاد النسخ والتزوير

أفادت مصادر لـ«الفجر» أن مصالح الشرطة القضائية بأمن دائرة يسر في ولاية بومرداس، تمكنت من توقيف متهمين ينشطان في مجال تزوير العملة، وبالتالي تم تحويلهما على وكيل جمهورية محكمة برج منايل، الذي أصدر أمر إيداعهما الحبس المؤقت، عن تهمة التزوير وتقليد أوراق ذات سعر قانوني وطرحها للتداول.

قضية الحال حسب ذات المصدر، تحركت على إثر تقدم شخص إلى المصلحة بحوزته أوراق نقدية مزورة تحمل نفس الترقيم هي ملك المدعو «خ.ن» البالغ من العمر 18 سنة، والذي يعتبر المشتبه فيه الرئيسي في القضية، مما استدعى توقيفه فورا لمعرفة مصدرها، ولدى سماعه على محضر رسمي اعترف بملكيته للأوراق النقدية المزورة، حيث قام باقتناء آلة نسخ من الجزائر العاصمة رفقة شريكه في العملية، ويقوم بنسخ العملات على مستوى منزله العائلي الكائن بمدينة يسر، حيث تنقلت ذات الفرقة إلى منزل المعني، أين تم حجز آلة النسخ بجميع لواحقها وكذا واحد 31 ورقة من فئة 1000 دج معدة للتداول في السوق، وبعد التحريات تم تحديد هوية شريكه وبالتالي إيقافه، ويتعلق الأمر بالمدعو «و.س» البالغ من العمر 18 سنة، والذي اعترف بالأفعال المنسوبة إليه، كما اعترف بطرحه للأوراق المزورة في السوق كتجربة.

سعيدة م

2015/11/08

وزير التجارة يفجر فضيحة من العيار الثقيل

تضخيم فواتير الاستيراد يكلف الجزائر 18 " مليار دولار"!

الجزائر: سعيد بشار

عندما يعترف وزير التجارة في حكومة سلال، بختي بلعايب، بأن خسائر الجزائر من تضخيم فواتير الاستيراد لا تقل عن 30 بالمائة في السنة، وعندما نعلم أن واردات الجزائر في 2014 بلغت 60 مليار دولار، أي أن الخسائر من التضخيم، وبعملية حسابية بسيطة، بلغت 18 مليار دولار، فهذا يعني أن الرأي العام الجزائري من حقه أن يخاف فعلا، لأن الأمر لم يعد يتعلق بأزمة اقتصادية بالإمكان تجاوزها ببعض العقلنة والتقشف، بل بمنظومة فساد حقيقية وقوية تهدد الجزائريين في قوتهم، لأن الرقم خطير ومرعب، وخطورته تتضاعف عندما يرد على لسان مسؤول كبير في الدولة بحجم وزير التجارة.

كشف أن 30 بالمائة من فواتير الواردات مضخمة، بلعايب يعترف "العملة الصعبة تهرب تحت ذريعة الاستيراد"

اعترف وزير التجارة، بختي بلعايب بأن الفواتير المضخمة للواردات الوطنية من السلع والخدمات بلغت 30 في المائة من القيمة الإجمالية التي قدرت، خلال السنة الماضية، بـ60 مليار دولار، وأشار إلى أن الفوترة غير القانونية تتيح للمتعاملين الاقتصاديين المختصين في التجارة الخارجية تهريب كمية كبيرة من العملة الصعبة نحو الخارج، مقابل رفع قيمة تكاليف الواردات أكثر من قيمتها الحقيقية.

وذكر الوزير، على أمواج القناة الإذاعية الثالثة، أن المتعاملين الأجانب غير معنيين بهذه الممارسات، في إشارة إلى أن شركات الاستيراد والتصدير التي تنشط بسجل تجاري وطني هي المعنية بهذا النوع من التجاوزات، في وقت ظلت السلطات العمومية صامتة، للعديد من السنوات، عن وضع حد لهذه وأوضح الوافد الجديد على رأس قطاع .المخالفات التجارة أن الحكومة تسعى لمحاربة هذه الظاهرة عبر رخص الاستيراد التي ستدخل حيز العمل ابتداء من بداية السنة المقبلة، من منطلق أن الإجراء يهدف إلى ضبط التجارة الخارجية بالنسبة لـ15 منتوجا، يأتي في مقدمتها استيراد السيارات، الإسمنت ومواد البناء.

وخلال تطرقه إلى قضية تجارة السكر بالسوق الوطنية، والحديث المتعلق باحتكار هذا النشاط من قبل شركة واحدة، في إشارة إلى مجمع سيفيتال، قال بختي بلعايب إن الوضعية الحالية ستتغير بدخول أربعة متعاملين جدد مجال إنتاج السكر. وأضاف أن المؤسسات المعنية أعلنت عن استراتيجيتها في هذا الشأن، عن طريق تغطية الحاجيات الوطنية من هذه المادة في مرحلة أولى، قبل التوجه إلى التصدير في مرحلة لاحقة. وأضاف: "الوضع الراهن يعكس أن 80 في المائة من سوق السكر في قبضة شخص واحد"، في إشارة إلى يسعد ربراب.

وقال بلعايب إن الشخص المعني باحتكار سوق السكر الوطنية (يقصد ربراب) استفاد من تراجع أسعار هذه المادة الغذائية الضرورية في صناعة العديد من المنتجات على غرار المشروبات، من أجل جمع مخزون كبير كاف لتغطية السوق المحلية لمدة سنتين، وانتقد كون انخفاض الأسعار على الصعيد الخارجي لا ينعكس، تبعا لإسقاطات الوضعية الحالية، على التسعيرة المطبقة في السوق الداخلية، وهو الأمر الذي اعتبره المسؤول الأول عن قطاع التجارة مخالفة، وستحاربها السلطات العمومية الوصية بالطرق القانونية.

وعلى صعيد آخر، أكد الوزير على أن الحكومة لن من الناحية " :تراجع أسعار الخبز والحليب. وقال السياسية لا أحد يمكنه المغامرة برفع أسعار هاتين المادتين الغذائيتين الأساسيتين"، مشيرا إلى أن دعم الخزينة العمومية لأسعارها سيبقى مستمرا على الرغم من تداعيات أزمة النفط، والتزام الحكومة بخطة لترشيد النفقات العمومية إلى أبعد الحدود.

Le Soir D'ALGERIE

08/11/2015

BELAÏB CHARGE LES OPÉRATEURS NATIONAUX

Les transferts illicites s'élèvent à 20 milliards de dollars

Les opérateurs nationaux sont davantage impliqués dans les affaires de transferts illicites de devises, assurait hier le ministre du Commerce, évaluant ces derniers à plus de 20 milliards de dollars

Cherif Bennaceur

Le ministre du Commerce, Bakhti Belaïb, était l'invité hier matin de la rédaction de la Chaîne III de la Radio nationale. L'opportunité pour le ministre du Commerce de revenir sur le dispositif des licences d'importation et d'exportation qui devra être opérationnel dès le début 2016, voire même avant. Un dispositif qui fonctionnera «dans la plus grande transparence» et dans le cadre d'une large concertation avec les associations patronales, assure-til, en précisant qu'il concernera, «dans une première phase» une quinzaine de produits importés, citant notamment les véhicules, le rond à béton, l'aliment de bétail et les ciments. M. Belaïb considérera ainsi «les produits qui pèsent sur la balance des paiements, les produits dont les transactions avec l'extérieur ne sont pas toujours caractérisées par une grande transparence, les produits importés sans limites et qui peuvent constituer une menace pour les industries naissantes et ceux importés sans contrepartie en termes d'investissements et de maintenance ». Il considérera ainsi que le dispositif des licences a été mis en place pour une meilleure organisation, régulation et contrôle des transactions commerciales, pour rationaliser les importations. Les surfacturations représentent 30% de la facture d'importation : Et cela, dans une conjoncture marquée par «le recul considérable » des revenus du pays mais aussi par «le phénomène des surfacturations qui a énormément renchéri le coût des importations». A ce propos, Bakhti Belaïb a estimé que «les entreprises étrangères sont moins impliquées dans les transferts illicites» de devises à l'extérieur. «C'est souvent des nationaux qui sont impliqués dans ces transferts. Des gens qui créent des sociétés écrans et qui finalement déterminent eux-mêmes les prix (des produits) puisqu'ils sont à la fois vendeurs et acheteurs», relèvera l'invité de la radio. Un phénomène qui «a pris une ampleur inquiétante», constate Bakhti Belaïb. «Quand on compare le coût des importations à la valeur réelle de ces importations, le (surcoût) est de plus de 30%», dira le ministre du Commerce qui observe ainsi que sur le volume global des importations, les transferts illicites représentent quelque 30%. Ainsi, pour une facture de l'ordre de 60 milliards de dollars annuellement, les transferts illicites représenteraient un montant de plus de 20 milliards de dollars.

Belaïb plaide pour le démantèlement du Credoc : Rétif à toute diabolisation des importateurs, Bakhti Belaïb considère néanmoins que «dans la sphère marchande, le taux de délinquance commerciale est très élevé». A ce propos, le ministre du Commerce indique qu'au premier semestre 2015, plus de 24 000 infractions ont été constatées, un chiffre d'affaires dissimulé de plus de 40 milliards de dinars a été enregistré et que 24 000 tonnes de marchandises ont été bloquées aux frontières. Egalement, il indique que plus d'une centaine d'importateurs ont été poursuivis en justice. Cela étant, Bakhti Belaïb a clairement qualifié le mode de paiement des importations par crédit documentaire (Credoc) de crime économique. «Il est déplorable de constater que, très souvent, des importateurs de bonne foi ont été arnaqués par leurs fournisseurs (car) on leur a imposé un mode de paiement qui les (oblige) à payer la marchandise avant même de l'avoir reçue», observe-t-il. «Quand vous constatez cela, vous comprendrez ma colère», affirme l'invité de la radio. «Je suis personnellement contre ce mode de paiement parce qu'il ne sert pas l'intérêt de mon pays», dira-t-il. Récusant toute divergence d'opinion avec le Premier ministre, le ministre du Commerce se présentera comme un «militant pour le démantèlement le plus rapidement de ce mode de paiement». Il y a «un monopole de fait» sur le marché du sucre : Abordant la situation du marché national, notamment celui du sucre, Bakhti Belaïb reconnaît l'existence d'«un monopole de fait. Ce n'est un secret pour personne. Tout le monde le sait». Un opérateur, en l'occurrence Cevital même si le ministre du Commerce s'est refusé à le citer nommément, qui détient 80% du marché et qui a pu constituer un stock de matière pouvant couvrir les

besoins pendant deux ans, en profitant de la chute des cours du sucre roux sur les marchés extérieurs. Toutefois, Bakhti Belaïb considère que cette situation n'est «pas la faute de celui qui a le monopole (mais) c'est l'Etat qui est en principe responsable ». Cela étant, le ministre du Commerce note que 4 producteurs de sucre qui disposent de capacités de traitement et transformation de sucre roux, vont entrer en production «prochainement». Des opérateurs capables de couvrir les besoins du marché, voire d'exporter et qui vont mettre un terme à la situation de monopole, observera Bakhti Belaïb qui déplorera cependant que le détenteur du monopole ne répercute pas la baisse des cours mondiaux du sucre roux au niveau local. Pas de révision des prix du pain et du lait : Une «infraction» que son département entend «combattre juridiquement», relèvera l'invité de la radio qui assurait auparavant «faire tout pour que la situation (monopolistique) soit corrigée le plus rapidement». Par ailleurs, le ministre du Commerce a assuré que la hausse du prix du pain et du lait n'est pas à l'ordre du jour, même si les pouvoirs publics concèdent l'examen de mécanismes permettant l'amélioration des revenus des boulangers. Pour autant, l'augmentation des prix du pain et du lait constitue une question «sensible» sur le plan politique, le «politicien averti» ne pouvant selon lui «manipuler». Bakhti Belaïb considérera également que la révision de la politique de subvention n'est pas à l'ordre du jour, en attendant «l'obtention d'un consensus général» sur le ciblage des catégories. Constatant par ailleurs que la désorganisation commerciales et l'inflation sont favorisées par l'insuffisance du réseau de distribution et par la multiplication des intermédiaires, le ministre du Commerce indiquera qu'une évaluation de la politique des marges est opportune.

C. B.

LIBERTE

08/11/2015

UNE CENTAINE D'IMPORTATEURS POURSUIVIS EN JUSTICE
Surfacturation : 18 milliards de dollars en 2014

Rien que pour le premier semestre de l'année en cours, il a été enregistré, selon le ministre du Commerce, quelque 24 000 infractions, des dissimulations de chiffre d'affaires de l'ordre de 40 milliards de dinars alors que plus de 24 000 tonnes de marchandises ont été bloquées aux frontières.

Le ministre du Commerce, Bakhti Belaïb, a révélé, hier, que sur les 60 milliards de dollars d'importation enregistrés en 2014, 30% sont des transferts illicites de devises. Environ 18 milliards de dollars, si l'on se fie aux chiffres avancés par le ministre, sont ainsi transférés chaque année de manière illégale vers l'étranger. Les importateurs indélicats ont recouru dans leurs opérations au procédé classique, à savoir la surfacturation. Cette infraction *"a énormément renchéri le coût des importations"*, remarque-t-il. *"Ce sont souvent les nationaux qui sont impliqués dans les transferts de devises"*, explique-t-il. Ces opérateurs *"ont créé des sociétés écran à l'étranger.Ils sont à la fois vendeurs et acheteurs de ces produits et déterminent eux-mêmes les prix. Ils se sont rendus coupables de ces transferts qui ont pris une ampleur inquiétante"*, observet- il. *"Quand on*

compare la facture des importations à la valeur réelle de celles-ci, le coût est presque de 30%", souligne-t-il encore. *"À travers mes propos, je ne suis pas en train de diaboliser les importateurs ou la fonction commerciale. Celle-ci est une activité économique utile. Les importateurs jouent, eux-aussi, un rôle économique essentiel"*, tient à préciser, toutefois, M Belaïb. Car, argue-t-il, c'est grâce à l'ouverture du commerce extérieur et aux opérateurs qui y activent et approvisionnent le marché national que l'on a pu mettre fin aux pénuries cycliques ayant touché les produits de première nécessité il y a quelques années de cela. Une manière à M. Belaïb de dire qu'il faut impérativement séparer le bon grain de l'ivraie. Ce fléau économique qui a pris des proportions alarmantes, tel que l'a signalé hier le ministre sur les ondes de la radio Chaîne III, pose de nouveau la lancinante problématique de contrôle que doivent assurer les services du département du commerce aux frontières. C'est au gouvernement, par le biais du ministère du Commerce, des douanes, des banques, des services des impôts… de contrôler toutes les activités commerciales et de réguler le marché national. Des efforts sont, certes, consentis par ces institutions mais beaucoup reste à faire surtout quand toutes ces transgressions de la réglementation prennent une telle ampleur. *"Dans la sphère marchande globale, le taux de délinquance est très élevé"*, constate le ministre. Rien que pour le premier semestre de l'année en cours, il a été enregistré, selon lui, quelque 24 000 infractions, des dissimulations de chiffre d'affaires de l'ordre de 40 milliards de dinars alors que plus de 24 000 tonnes de marchandises ont été bloquées aux frontières. La tutelle a également poursuivi en justice une centaine d'importateurs suite aux différentes actions de contrôle menées à travers le territoire.

Licences d'importation : 15 produits concernés jusque-là

C'est dire que les taux de fraude et d'évasion fiscale commis sur le marché ont dépassé tout entendement. D'où la décision de reprendre les licences d'importation sur certains produits dès 2016 afin de mieux protéger l'économie nationale. Dans une première étape, une quinzaine de produits seront concernés par cette mesure. Ils seront choisis suivant certains critères. *"Ce sont ceux qui pèsent lourdement sur la balance des paiements du pays*", indique l'invité de la radio. Ceux dont les transactions avec l'extérieur n'ont pas été conclues dans une grande transparence ou font l'objet d'une spéculation, figureront, eux aussi, sur cette liste. Les produits introduits sur le marché de façon illimitée qui représentent une menace pour les industries naissantes ou les investissements en Algérie, seront, en outre, soumis à cette disposition.

Le choix est porté autant sur ceux (produits) pour lesquels notre pays n'a pas bénéficié de contrepartie de la part des fournisseurs, notamment en matière d'investissement, de développement de réseau de maintenance… *"La mise en place de ces licences répond donc à toutes ces conditions"*, précise Bakhti Belaïb. Parmi ces produits, il a cité les véhicules, le rond à béton, les matériaux de construction. *"Le jour où les importations de ces produits se dérouleront de façon légale, ils seront retirés du système de licence. Ils seront remplacés par d'autres produits qui poseront problème sur le marché"*, affirme le ministre. Ce dispositif d'autorisations d'importations a pour objectif, rappellet- il, de mieux contrôler et réguler le marché d'autant plus que la conjoncture actuelle est marquée par un net recul des revenus pétroliers. *"Il faut, de ce fait, rationaliser nos importations et commencer à importer tou ce qui est utile à notre économie et à la consommation des ménages"*, relève- t-il. Le mode opératoire de ce dispositif est, d'après le ministre, fondé sur la transparence. *"Pour chaque produit soumis à une licence, à des contingents, les importateurs potentiels seront informés par voie de la presse*", déclare-t-il. Le système est décentralisé, les demandes de licences peuvent être, par conséquent, déposées au niveau des directions du commerce. *"La loi nous impose un délai de réponse d'un mois pour les licences non automatiques, c'est-à-dire celles gérées par le dispositif. En ce qui concerne les autorisations (licences), automatiques, celles ayant trait, entre autres, aux réglementations techniques, le délai de réponse est fixé à 10 jours"*, promet-il.

Credoc : "Je milite pour le démantèlement de ce mode de paiement"

La décision de la désignation des produits concernés par ces licences et les quantités à soumettre aux contingents sera prise, atteste-t-il, en concertation avec les organisations patronales et les secteurs impliqués. Un comité composé de représentants des ministères des Finances, de l'Industrie, de l'Agriculture, des banques, des douanes, des impôts est créé dans ce cadre et il est présidé par le secrétaire général du département du Commerce. Il se réunit une fois par mois pour contrôler l'état d'exécution des contingents et des

dispositions des licences de manière générale. *“Les voies de recours restent en revanche ouvertes aux opérateurs”*, rassure-t-il. À une question relative au crédit documentaire (Credoc) instauré par la Loi de finances complémentaire de 2009 et qu’il qualifie de *“crime économique”*, le ministre répond : *“Des importateurs de bonne foi ont été arnaqués par leurs fournisseurs mais on leur a imposé un mode de paiement qui consiste à payer la marchandise avant sa réception. Je suis personnellement contre ce mode de paiement car il ne sert pas mon pays.”*

Pour exprimer de façon franche sa colère contre une telle mesure, Bakhti Belaïb oeuvrera pour le *“démantèlement rapide de ce mode de paiement”* non sans conclure avec un brin d’ironie : *“Je ne suis pas, en état de rébellion contre le Premier ministre.”*

BADREDDINE KHRIS

النهار الجزائرية

2015/11/10

تمت إدانتهما بـ10 و5 سنوات سجنا نافذا

رجل أعمال في تيزي وزو ورعية مالي يقودان شبكة دولية لتزوير الأورو والدولار تمتد من المغرب ودبي إلى الجزائر

نطق رئيس الجلسة بمحكمة الجنايات لدى مجلس قضاء تيزي وزو، أمس، بعقوبة 10 سنوات سجنا نافذا في حق المتهم الموقوف رجل أعمال «س.م.ا.شريف» البالغ من العمر 59 سنة، متزوج بدون أطفال والقاطن بمدينة تيزي وزو، وعقوبة 5 سنوات سجنا نافذا لـ«ت.ماكي» البالغ من العمر 38 سنة، من جنسية مالية وينحدر من باماكو والمقيم بعين بنيان في الجزائر، التي دخل إليها منذ حوالي خمسة سنوات، وغرامة مالية مقدرة بمليون دينار لكل واحد منهما، حيث وجهت لهما جناية تزوير أوراق نقدية ذات سعر قانوني في الإقليم الوطني وفي الخارج.

كاتيا.ع

والتمس في حقهما ممثل الحق العام تسليط عقوبة 20 سنة سجنا نافذا ومليون دينار غرامة مالية مع مصادرة المحجوزات، والذي قام خلال مرافعته بفتح النار على الماليين، قائلا إنهم معروفون بالاختطاف والتزوير النصب والاحتيال، ويدخلون إلى الجزائر خصيصا لهذا الغرض، قبل أن يوقفه رئيس الجلسة ويقاطعه بالقول له إنه لا يجب أن يعمم وإلا سيحيلون إلى قضية صعبة، في إشارة إلى إحداث أزمة دبلوماسية بين البلدين في هذه القضية، التي تغيب عنها الشهود الثلاثة والتي ذكر فيها عدة أسماء تنتمي لذات الشبكة من جنسيات مختلفة على رأسها مغاربية وأفارقة وعرب، والتي تعود إلى 15 ماي الفارط على الساعة التاسعة والنصف صباحا، تنقل المتهم الأول إلى محل تجاري يقع بشارع ستيتي بمدينة تيزي وزو، ملك للشاهد «ر.أحمد» حيث طلب من عامل هذا الأخير «ب.كمال» أن يفتح له خزانتين مصفحتين متحججا بعدم حمله لمفاتيحها، وبعد فتحته للخزانة الأولى طلب منه الشريط اللاصق، ولدى عودته من سيارته «حاملة للترقيم المحلي»، شاهد العامل أوراق نقدية ومادة خضراء، ولما سأله أخبره أنه يستعمل تلك المادة من أجل تنظيف الأموال، وهو ما جعل التاجر يتصل بالشرطة، مقدما رقم لوحة السيارة التي لاذ على متنها المتهم بالفرار، قبل أن يتم توقيفه بمفترق الطرق بالسكة الحديدية، أين تم العثور على الخزانة مليئة بالقصاصات بحجم الأوراق النقدية من 34 صفحة، وبعد تفتيش مدرسته الخاصة بالمدينة الجديدة ومنزله، تم العثور على عدة معدات من أجل التزوير من بينها المسحوق الذي يحول الأوراق إلى أموال وآلة الطهي مجهزة لذات الغرض و38 قصاصة من عملة الأورو وأوراق نقدية بالدولار والدرهم، فضلا عن أوراق نقدية للفرنك الإفريقي والجنيه الاسترليني ووثيقة سفر تحمل لهوية «ماماتي بول» قبل أن يتصل وهو عند الشرطة بابن شقيقته الشاهد «ع.خيذر»، طالبا منه إخراج الخزانتين من منزله وإخفائهما بورشة بناته لتعاونية عقارية بثلا علام، أين أخفاها في السلالم، قبل أن يقوم الموقوف باستدراج المتهم الثاني الذي قدم من العاصمة، أين اعتقله الأمن بمحطة نقل المسافرين وتم وإحالته على التحقيق، أين أنكر الأول التهم المنسوبة إليه في بعد مواجهته بالمحجوزات، إلا أنه خلال الجلسة وعلى مدار أزيد من ثلاث ساعات من استجوابه من طرف القاضي، قال إنه وقع ضحية وخداع الأفارقة، قائلا إنه في سنة 2009 تعرف بحانته في باريس على المالي «كاماتي» على أنه مدير بنك التنمية المالية، كما أخبره أنه دبلوماسي، حيث يتنقل بمركبة دبلوماسية والحرس الشخصي، وبقي في صداقة معه إلى غاية سنة 2014، أين اقترح عليه الاستثمار في مزرعته بعين وسارة بالجلفة، وأن له ابن مهندس فلاحي، أين تم الاتفاق على المشروع، وفي شهر نوفمبر 2014 أخبره المالي أنه سيرسل إلى الجزائر ابنه «بول كمارا» لكي يسلم له ثروة العائلة من مجوهرات وأموال لكي يحتفظ بها كأمانة، نظرا للوضع الأمني في بلده، وبعد مرور يومين التقى به بمطار هواري بومدين، حيث تنقل رفقة اثنين من الأفارقة على متن مركبة دبلوماسية وأخرجوا من صندوقها الخلفي وداخل المطار أربعة من تلك الخزانات المصفحة الفولاذية، ليأخذها إلى منزله العائلي.

الشروق
إخبارية وطنية

2015/11/10

القضية هجرها تاجر في تيزي وزو

"دبلوماسي" مالي ورجل أعمال يتورطان في تزوير وتهريب العملة

مثل أمس رجل أعمال معروف بتيزي وزو، يدعى "س.م.ا.ش."، رفقة المدعو "كا.ت.م."، من جنسية إفريقية، أمام محكمة جنايات تيزي وزو عن جناية تزوير أوراق نقدية ذات سعر قانوني في الإقليم الوطني وفي الخارج. وهي القضية التي فجرها أحد التجار بتيزي وزو بتاريخ 18 ماي الماضي، عندما قصد المتهم الرئيسي في القضية من أجل أن يفتح له إحدى الحقائب بعدما أوهمه بأنها تحتوي على مجوهرات زوجته ومبالغ من المال بحجة أنه أضاع مفاتيحها.

وكان بوسعها في حالة قلق وحاول مساعدته على فتحها كي لا يتمكن من رؤية محتواها إلا أنه تمكن من رؤية بعض المستلزمات المتمثلة أساسا في قطن وليس ما أخبره به، ما أثار شكوكه، خاصة أنه سبق له أن فتح إحدى الحقائب لعناصر الأمن وشاهد فيها نفس المحتوى، ما دفعه إلى الاتصال بعناصر الشرطة في الوقت الذي فر فيه المعني، وقام بالاتصال بابن أخته للتخلص من ثلاث حقائب وخزنة كانت في منزله حيث أمره بإخفائها بعيدا عن الأعين، إلا أن عناصر الشرطة تمكنت من توقيفه وهو داخل سيارته التي كانت بداخلها تلك الحقيبة التي تبين بعد تفتيشها أنها تحتوي على أوراق خضراء كانت مهيأة للتزوير.

رجل الأعمال، المتهم الرئيسي في القضية عاد خلال تصريحاته عند بشروعه، حيث أخبره وقتها بأنه مدير بنك التنمية الوطنية بمالي، ونظرا إلى الأزمة التي تعيشها مالي فهو يريد تحويل أمواله واستثمارها في الجزائر، واقترح عليه أن يشاركه في المشروع، ليقوم بالاتصال به سنة 2013 ويعرض عليه عملا، ولكنه غاب عن الأنظار ما دفعه إلى الاتصال به، ليجيبه أنه "كماتي. ب"، بأن والده توفي في انفجار بباماكو، ولكنه مستعد للعمل معه. وقد التقيا في نوفمبر 2014 على مستوى المطار أين قدم له نفسه على أساس أنه رجل دبلوماسي في مالي ولديه كل التسهيلات لإدخال الحقائب. وقد التمس ممثل الحق 20 سنة حبسا نافذا ومليون دج غرامة نافذة مع مصادرة المحجوزات.

● م.ف

النهار

2015/11/11

المتهمون أكدوا تلقيهم أوامر فوقية من قبل مسير الشركات قبل وفاته بتوقيع فواتير لعمليات تجارية لصالح شركة «نايل»

إطارات بالشركة العراقية «آل منصور للتصوير» متهمون بتزوير محررات مصرفية وتكبيد شركة «نايل» خسائر بـ5.7 مليار سنتيم

وجهت، أمس، مسيرة الشركة الخاصة «نايل للتصوير» تهمة التزوير في محررات مصرفية وخيانة الأمانة لإطارات بالشركة العراقية «آل منصور للتصوير» الكائن مقرها ببدالي ابراهيم، المتخصصة في تسويق معدات التصوير التلفزيوني والنسخ، إحدى أكبر الشركات المتعاملة مع رئاسة الجمهورية وأهم المديريات بالجزائر، على رأسها المديرية العامة للأمن الوطني، ومقاضاة كل من مسير الشركة العراقية ومدير الموارد البشرية وموظفتان أمام محكمة الحراش، على أساس أنهم قاموا بالتلاعب بأختام شركة «نايل» واستخدامها في بيع آلة تصوير والتلاعب في قسائم التسليم باسم الشركة، وذلك منذ 2007 إلى غاية 2010 وتكبيد خسائر بـ5.7 مليار سنتيم مترجمة في وصولات تسليم بضائع.

جميلة.ق

واستنادا إلى ما دار في جلسة المحاكمة، فإن مسيرة شركة «نايل» ومديرة الصفقات والمعاملات التجارية المدعوة «ف.ف» تقدمت بشكوى مرفقة بادعاء مدني أمام قاضي لتحقيق بمحكمة الحراش، تفيد بأن موظفين من شركة «آل منصور للتصوير» والتي تشتغل في نفس المجال قاموا بتزوير أختام شركتها وإبرام معاملات تجارية باسمها وتزوير محررات مصرفية بدون علمها، وذلك من سنة 2007 إلى غاية 2010، هذه الأخيرة حضرت، أمس، أمام هيئة محكمة الحراش، وأكدت أن مؤسسة شركة «منصور» ومالك مجموعة «آل منصور» قبل وفاته قام بتأسيس شركة باسم «نايل للتصوير» تعمل في نفس مجال شركته باسم الضحية «ف.ف» وأشقائها أبناء زوجته من أجل ضمان مستقبلهم، حيث كان مسؤولا على تسييرها رفقة شركته، وأنه بعد وفاته سنة 2010 وقع خلاف بين ورثته وبين أبناء زوجته ملاك شركة «نايل»، ويعد إجراء عملية تصفية الشركة اكتشف على إثرها سنة 2014 ثغرة مالية، ترجمت بعد إجراءات التدقيق والخبرة باستعمال ختم شركة «نايل» لتسليم آلة تصوير وتوقيع فواتير لقسائم تسليم بضائع بلغت قيمتها 5.7 مليار سنتيم، وجهت فيها أصابع الاتهام للمتهمين الحاليين بتزوير محررات مصرفية وخيانة الأمانة. مسير شركة «آل منصور للتصوير» MCC صرح خلال محاكمته، أمس، أنه عُين كمسير بالشركة من قبل ورثة «آل منصور» سنة 2011 بعد وفاة والدهم، وأنه لم يسبق أن وضعت أختام شركة «نايل» في متناوله وأن لا علاقة له بالتهم المنسوبة إليه، في حين أكد المتهم الثاني «ب.م» موظف بالشركة متهم بتسلم آلة تصوير مملوكة لشركة «نايل للتصوير»، أنه تلقى أوامر بذلك قام بتنفيذها رغم أنه يعمل بشركة «آل منصور»، في حين أكد كل من مدير الموارد البشرية ومسؤولتي القسم التجاري أنهم كانوا بين الفترة والأخرى يتلقون أوامر من صاحب الشركة بتوقيع مستندات تخص شركة «نايل للتصوير» بحكم أنه مسير الشركتين في آن واحد، وأنه سلمهما أختام الشركة للتكفل بمعاملات الشركة التجارية في حالة تقدم زبائن لاقتناء البعض من بضائع الشركة، والذين تسلم لهم قسائم التسليم بغية تسليم بضائعهم من مخزن شركة «المنصور» بعلم من مسيري الشركات بمن فيها «آل منصور» و«نايل» و«العملاق للإلكترونيات» وقد استغرب دفاع المتهمين بمتابعة موظفين قاموا بمهامهم بناءً على أوامر شفوية فوقية من مسير الشركة قبل وفاته، وأنه من غير المعقول أن يتهم موظفون بسطاء على هذا الأساس، وأشار إلى الخلافات التي نشبت مباشرة بعد وفاة مؤسس جميع الشركات، وهو ما يترجم خلفية المتابعة القضائية الحالية. وقد طالب دفاع الضحية التأسس طرفا مدنيا مع إلزام المتهمين باسترجاع 5.7 مليار سنتيم مع 20 مليون دج تعويضا عن الضرر، في حين التمس وكيل الجمهورية تسليط عقوبة 3 سنوات حبسا نافذا لجميع المتهمين.

2015/11/12

أكثر من 700 معاملة تجارية مشبوهة في 2015

دبي والصين وتركيا وجهة الأموال الجزائرية "المغسولة"

الجزائر: سمية يوسفي

رغم التدابير الردعية التي اتخذتها الحكومة والتشريعات القانونية الصادرة، خلال السنوات الأخيرة، بتوصيات من الهيئات الدولية، للحد من ظاهرة غسيل الأموال، إلا أن هذه الأخيرة لا تزال تشهد تفشيا غير مسبوق، بارتفاع عدد التصريحات بشبهة تبييض الأموال من 661 تصريح سنة 2014، متأتية من طرف البنوك لوحدها، إلى أكثر من 700 تصريح خلال سنة 2015.

وتخص هذه القضايا تعاملات تجارية معظمها في مجال الاستيراد. وتبقى بعض الدول العربية وعلى رأسها دبي بدولة الإمارات العربية، إلى جانب تركيا في أوروبا والصين في آسيا، تمثل الوجهات المفضلة للأموال الجزائرية التي يتم تبييضها وتوظيفها في بنوك أجنبية خارج الوطن.

وتشير آخر الأرقام، التي تم نشرها على موقع خلية معالجة الاستعلام المالي، إلى ارتفاع عدد تصريحات الشبهة بتبييض الأموال منذ بداية سنة 2015، إلى غاية الآن، إلى 716 تصريح متأت من طرف البنوك، مقابل 661 تصريح سنة 2014 و582 سنة 2013.

وتشير ذات الإحصائيات إلى ارتفاع عدد الملفات التي تمت إحالتها على العدالة بشبهة تبييض الأموال إلى 97 قضية، وذلك بين سنتي 2005 و2015، 90 بالمائة منها يتعلق بمخالفات تخص تشريعات الصرف وحركة الأموال نحو الخارج. وتضاف إلى هذه القضايا، المحاضر التي تحررها العديد من الهيئات والإدارات والتي ترسل مباشرة إلى العدالة، مثل تلك المتأتية من الأمن الوطني والضرائب والجمارك.

وحسب ما أكدته مصادر موثوقة في تصريح لـ«الخبر"، أمس، فإن ارتفاع عدد التصريحات بشبهة تبييض الأموال "يؤكد فعالية القوانين سارية المفعول واكتساب الهيئات والإدارات المختلفة، من بنوك ومصالح للجمارك والضرائب، خبرة في التعامل مع النصوص التشريعية سارية التطبيق، بتحديد أكبر عدد من التعاملات التجارية المشتبه في قانونيتها.

وكانت الحكومة قد استحدثت مؤخرا تدابير جديدة، لتسليط الضوء على التعاملات التجارية التي تتم مع بلدان ما يعرف بـ«الجنات الضريبية"، والتي تحفز نشاطات تبييض الأموا. وتوضح ذات المصادر أن تطبيق إجراءات اليقظة والرقابة التي فرضها بنك الجزائر، ساهمت في تحسيس البنوك بشكل أفضل، جعلها تنتقي بشكل فعال تصريحات الشبهة قبل إرسالها إلى خلية الاستعلام المالي. وقالت ذات المصادر إن تصريحات الشبهة بتبييض الأموال تبقى ترتكز أساسا على قطاع التجارة الخارجية، في شقه المتعلق بعمليات الاستيراد التي تتم مع مختلف دول العالم.

على صعيد آخر، كشفت مصادر من إدارة الجمارك، في تصريح لـ«الخبر"، أمس، أن هناك بعض الدول لازالت تمثل الوجهة المفضلة لمبيضي الأموال في الجزائر، وفي مقدمتها إمارة دبي، وتركيا والصين، إلى جانب العديد من الدول التي تصنف في قائمة دول "الجنات الضريبية"، أهمها جزر مارشال ببريطانيا.

El Watan

12/11/2015

21 faux billets de 2000 DA saisis

Agissant sur informations faisant état d'une tentative d'écoulement de faux billets par un individu au centre ville de Ghardaïa, les éléments de la police judiciaire de la sûreté de wilaya de Ghardaïa ont lancé une recherche qui a aboutie à l'arrestation de l'individu en question aux abords de la gare routière dite «SNTV». Interpellé, puis fouillé, l'individu âgé de 35 ans, targui algérien, originaire de l'extrême-sud du pays, était en effet en possession de 21 faux billets de 2000 DA.

Alors que l'enquête se poursuit pour déterminer la source de ces faux billets et remonter la filière jusqu'aux contrefacteurs, l'individu a été présenté par devant le procureur de la République près le tribunal de Ghardaïa qui l'a déféré devant le magistrat instructeur qui a ordonné sa mise sous mandat de dépôt. Il a été incarcéré et placé en détention à la prison de Châabet Ennichène de Ghardaïa pour détention et tentative d'écoulement de faux billets de
banque algériens dans le circuit monétaire.

K. N

LIBERTE

14/11/2015

Cellule de traitement du renseignement financier

716 déclarations de soupçon transmises par les banques en 2015

RABHI Meziane

La CTRF affirme avoir transmis tous les dossiers dont le soupçon est avéré aux autorités judiciaires concernées, soit 97 affaires à ce jour, dont 90% se rapportent aux infractions à la législation des changes et au mouvement de capitaux de et vers l'étranger.

Depuis le démarrage des activités opérationnelles de la Cellule de traitement du renseignement financier (CTRF) en 2005, celles-ci ont connu une montée en cadence régulière, conséquence, à la fois, des évolutions successives du dispositif juridique anti-blanchiment et des actions de sensibilisation menées pour une meilleure efficience dans la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme.

C'est du moins ce que souligne la CTRF qui a publié sur son site Internet des données

statistiques. Le bilan de la CTRF fait ressortir 716 déclarations de soupçons, émanant des banques, reçues en 2015, contre 661 en 2014. Les banques ont transmis à la CTRF 582 déclarations en 2013 et 558 en 2012.

Le secteur bancaire occupe le premier rang en matière de fournitures du renseignement financier. “L’ensemble des informations reçues sont enregistrées dans la base de données de la CTRF, analysées, traitées et donnent lieu à une pré-enquête par la cellule, à travers des correspondances adressées dans le cadre de l’échange d’informations aux institutions nationales et éventuellement étrangères concernées”, souligne l’institution.
Au plan national, la CTRF a signalé au cours de ces trois dernières années, dans le cadre du partage d’informations et de la coordination nationale, certaines affaires aux institutions nationales concernées (Banque d’Algérie, douanes, impôts, services de sécurité). “Le nombre de signalements est de 1 500 à ce jour”, précise la CTRF. À défaut de transmission aux autorités judiciaires, quand le traitement de l’information ne confirme pas le soupçon, les dossiers sont mis en “attente”.
Les renseignements qu'ils contiennent alimentent la base de données de la cellule, en vue d'une exploitation éventuelle ou d’une demande d’assistance. La CTRF affirme avoir transmis tous les dossiers dont le soupçon est avéré aux autorités judiciaires concernées, soit 97 affaires à ce jour, dont 90% se rapportent aux infractions à la législation des changes et au mouvement de capitaux de et vers l’étranger.
“Le nombre d’affaires soumises par la CTRF à la justice est important comparativement à la région Moyen-Orient - Afrique du Nord”, relève l’institution. “Les affaires traitées par les autorités judiciaires et sécuritaires ainsi que les administrations financières et du commerce soumises à la justice par ces dernières n’ont pas été comptabilisées, au plan statistique, par la CTRF car relevant de la compétence de ces dernières”, précise la cellule indiquant que d’autres infractions sous-jacentes au blanchiment d’argent ont été également traitées par d’autres institutions nationales.
“Le nombre d’affaires transmises à la justice par la CTRF ainsi que celles traitées par les juridictions algériennes, les services des douanes, de la Banque d’Algérie, du commerce, des impôts ainsi que les services de sécurité démontrent l’efficacité du dispositif national de prévention et de lutte contre le blanchiment d’argent et le financement du terrorisme”, estime la CTRF.

النهار

2015/11/16

التحريات كشفت تلاعبات أثناء تسديد الزبائن مستحقات الفواتير على مستوى الوكالة التجارية بالأبيار

موظفون باتصالات الجزائر يضعون أموال فواتير الأنترنيت في جيوبهم!

المتّهمون يتملّصون من المسؤولية.. والتهمة ضد «مجهول»

اهتزت مؤسسة اتصالات الجزائر على وقع فضيحة جديدة من العيار الثقيل، بعد تعرض إحدى وكالاتها التجارية لعملية اختلاس أموال من مستحقات اشتراكات الأنترنيت والهاتف الخاصة بالزبائن، وبالرغم من بساطة المبلغ الذي لم تتجاوز قيمته 80 مليون سنتيم، إلا أن خطورة العملية وضعت 6 موظفين بالوكالة التجارية للأبيار، من بينهم أعوان الشباك وأمين الخزنة، في قفص الاتهام بسبب مصادقتهم على الوثائق والفواتير بدون وجود أثر لما يقابلها نقدا.

باقوتة زيغود

تفجير ملف قضية الحال، انطلق بموجب شكوى قيدتها مؤسسة اتصالات الجزائر خلال شهر جوان 2012، لدى محكمة بئر مراد رايس بالعاصمة، ضد موظفين لديها بالوكالة التجارية في الأبيار، بعد اكتشاف ثغرة مالية بقيمة 80 مليون سنتيم من مستحقات الأنترنيت والهاتف، أثناء القيام بعملية تفتيش روتينية والتقارير التي رفعتها إليهم المفتشية العامة والجهوية، على إثرها باشرت الفرقة الاقتصادية والمالية التابعة لأمن ولاية الجزائر تحرياتها مع المشتبه فيهم، بموجب تعليمة نيابية من وكيل الجمهورية لدى محكمة الحال، أين تبين أن عملية الاختلاس تمت باستغلال «ختم رقم 06» الذي ظل صاحبه خفيا ويُجهل مُستعملُه، كما كشفت التحريات أيضا أن الأموال تم اختلاسها بعد تقدم الزبائن لتسديد مستحقات الأنترنيت والهاتف، حيث تتم المصادقة على الفواتير من قبل أعوان الشباك ويتم إطلاق الاشتراك، غير أنه بعد مغادرة الزبون، يتم إلغاء العملية في حالة ما قام بدفع مستحقات عدة أشهر، ويتم إعادة الفوترة لمدة أقل من المدة التي سددها، قبل أن يتم تحويل الوثائق على المحاسبة لعدم كشف أمرهم.

وهذا باستعمال «ختم رقم 06» الذي سلم لأحد أمناء الخزنة من أجل استغلاله في مداومته خلال يوم الجمعة فقط، غير أن كافة العمليات التي تم فيها سحب الأموال قبل تحويلها إلى بريد الجزائر تمت خلال أيام الدوام العادية. المتهمون وخلال محاضر سماعهم أنكروا الأفعال المنسوبة إليهم، وتمسكوا بتصريحاتهم في جلسة المحاكمة، بعد استفادتهم من إجراءات الاستدعاء المباشر، حيث أجمع أعوان الشباك على ذات التصريحات، بقولهم إنه ليس من مهامهم تحصيل المبالغ المالية لقاء إرجاع خدمة الأنترنيت للزبون، التي على أساسها يستلم فوترة من أجل تسديد المبالغ المستحقة عند أمين الخزنة، وأكدت إحداهم أنها كانت في عطلة أمومة وتم فوترة الوثائق باسمها باعتبار أن الرقم السري مشترك بين جميع الموظفين في الحواسيب، وقدمت تبريرا عن ذلك، فيما قدم آخر وثائق تثبت أن أحد المتهمين وهو عون شباك قام بإلغاء عدد من عمليات تعبئة الأنترنيت للزبائن، وهي الاتهامات التي أنكرها هذا الأخير، بالرغم من مواجهته بها. وراح أمين الخزنة باعتباره المسؤول الرئيسي عن تحصيل الأموال يحاول إخراج نفسه من دائرة الاتهام بإلقائه المسؤولية على الفوضى العارمة التي كانت تعم الوكالة، حيث أكد أنه بعد استلامه للختم الذي كان يستغله في دوام الجمعة، صُدم بمنعه من الدخول وتم توقيفه بعد 10 أيام وبالتحديد في 10 جوان 2012، ليقع في تناقض بسبب إنكاره لحيازة الختم أثناء التحقيق، وقد تبين من خلال استجواب القاضي للمتهم الرئيسي، أنه قام باستعمال ختمه مرتين وفي الأيام العادية بسبب تأخر أحد الموظفين، وهو الأمر الذي جعل الشكوك تحوم حوله، غير أن محاميه ألقى التهمة على مسؤولي الوكالة بسبب تهاونهم في التسيير، حيث أكد أن المتورط في القضية لا يزال مجهولا وأطلق عليه اسم «الرجل الخفي»، وأن موكله قام فقط بعمليتي تعبئة وقام بتبريرها، وأن نظام المحاسبة هو من يقوم بالتكفل بالأموال، موضحا أن موكله لم يعلم بالقضية إلا بعد رفعه دعوى في القسم الاجتماعي من أجل إلغاء قرار طرده، ليطالب إفادته بالبراءة. أما المفتش الذي مثل كشاهد في القضية، فقد أكد أن الاختلاس تم بسبب عدم الالتزام بالرقابة الدورية على خلاف ما هو معمول به حاليا، غير أنه أصر على أن الرقم السري يتغير من مستخدم لآخر، ما جعل فرضية تورط المتهمين في القضية أقرب إلى الحقيقة. أما دفاع الطرف المدني، فقد أشار في مرافعته إلى أن أعوان الشباك غير مسؤولين بصفة مباشرة في الجريمة على خلاف أمين الخزنة الذي يحمل «ختم الرقم 06»، ليطالب إلزامهم بالتضامن بدفع تعويض قيمته 1 مليون دج، وعليه التمس ممثل الحق العام تسليط عقوبة 3 سنوات حبسا نافذا وغرامة بقيمة 200 ألف في حق أمين الخزنة وأحد أعوان الشباك، وعقوبة عام حبسا نافذا في حق بقية المتهمين.

2015/11/17

قضية تهريب أموال بالبليدة

إحالة الملف على القطب الجزائي المتخصص بالعاصمة

البليدة: ب.رحيم

علمت الخبر" أن مكتب التحقيق لدى محكمة البليدة، أحال، نهار أمس، ملف اتهام رجال أعمال وتجار وإطارات إدارية، بتكوين جمعية أشرار لتهريب الأموال، ومخالفة حركة رؤوس الأموال والتزوير في محررات إدارية، على القطب الجزائي المتخصص لدى مجلس قضاء العاصمة.

وكان أمر إحالة الملف متوقعا وجاء لحجمه وثقله، خاصة في تهمة تكوين جمعية أشرار قصد ارتكاب جناية تهريب الأموال، وجاء أيضا حسب الإجراء القضائي المعمول به، بطلب من النيابة العامة لمجلس قضاء العاصمة، بعد استكمال إجراءات التحقيق الأولية في البليدة، واستصدار إنابات قضائية مؤخرا، لجرد ممتلكات وأموال المتهمين في الملف الذي أثار متابعة واهتمام الرأي العام المحلي، وأيضا إصدار إنابات قضائية مست عمليات جرد في مؤسسات وشركات اقتصادية منتجة لها صلة بالقضية، حيث تم وضع 5 متهمين رهن الحبس المؤقت، منهم من يمارس أنشطة تجارية في استيراد وتصدير قطع الغيار بالخصوص، ووظائف إدارية أخرى، وإصدار أوامر بالقبض ضد 3 متهمين فارين من العدالة، فيما استفاد طرف متهم تاسع من إجراء الرقابة القضائية.

وينتظر أن تفضي الخبرة المالية إلى تقديم تقرير تفصيلي عن قيمة الضرر المادي، الحاصل عن عمليات التهريب للأموال نحو الخارج، والتضخيم في فواتير استيراد خاصة قطع الغيار للمركبات.

للتذكير، الملف الفضيحة تم الكشف عنه الشهر الماضي، عند اكتشاف المحققين من عناصر الأمن، وجود سجلات تجارية لأشخاص وهميين وأسماء مستعارة، استغلها بعض المتهمين في عمليات استيراد لفترة زمنية.

2015/11/17

تورط فيها 19 مسؤولا ومصرحا جمركيا تأجيل النطق بالحكم في قضية تهريب حاوية بميناء الجزائر

الجزائر: م.ف.عثماني

أجّل، مساء أمس، رئيس الجلسة الخاصة بمحاكمة 19 مسؤولا ومصرحا جمركيا بمحكمة سيدي امحمد بالعاصمة، المتابعين في قضية تهريب حاوية من ميناء الجزائر، إلى تاريخ ٦ ديسمبر المقبل للنظر في القضية، بعد محاكمة ماراطونية دامت يومين كاملين.

واستمرت المحاكمة لليوم الثاني على التوالي، وفيه ركز الدفاع على عدة محاور، منها مسألة دخول سيارات إطارات الأمن إلى المنطقة حيث توجد الحاويات، التي ركز عليها القاضي خلال استجوابه للمتهمين، ووصفها المحامين بالأمر العادي الذي لا يستحق الخوض فيه كثير بدليل عدم وجود قانون أو تعليمة تمنع ذلك، بل ذهب آخر إلى أبعد من ذلك باعتباره خدمة للدولة حين نقلوا تلك العينات بها.

ومن النقاط التي أثارتها هيئة الدفاع، أن ميناء الجزائر يعتبر قناة توقفت فيه الحاوية لتكمل طريقها إلى الميناء الجاف بالرويبة، حيث يجب تحرير التصريح بما يوجد بداخل الحاوية، وعلى أساسه يتم تعيين لون الرواق الذي تمر عليه الحاوية، سواء الأحمر، حيث يتم فحصها جيدا، أو الأخضر الذي يعفيها منه، أو البرتقالي الذي يقرر المسؤول فحصها من عدمه.

وذهب المحامي بوكروادة أمين إلى نقطة أخرى تتعلق بأن عناصر الجمارك قاموا بعملهم، بدليل أن الحاوية محل حجز، مشيرا إلى أن ملاحقة كل أعوان الجمارك يخلف آثارا سلبية غير مباشرة على الاقتصاد الوطني، تتمثل في امتناع عناصر الجمارك من فحص وفتح الحاويات خوفا من مصير مماث.

وأشار المتحدث إلى أن التركيز على هذه القضية وعلى هؤلاء المتهمين يراد من خلاله تحويل الأنظار عن قضية أخرى تابعة للأولى، وجار التحقيق فيها بمحكمة الرويبة ومتورط فيها أشخاص آخرون.

وكانت النيابة قد التمست، أول أمس، تسليط عقوبات وصلت إلى سبع سنوات في حق المتهمين، بينما طلبت تسليط عقوبات 3 و4 سنوات نافذة في حق آخرين، مع الأمر بالقبض على المستوردين باعتبارهما متهمين في حالة فرار.

بالإضافة لتدمير 16 مخبأ

توقيف 14 عنصرا من شبكات دعم الإرهاب

تمكنت عناصر الجيش الوطني الشعبي أمس الاثنين من توقيف 14 عنصرا من شبكات دعم وإسناد الجماعات بالناحية العسكرية الخامسة وتدمير 16 مخبأ استعمله الإرهابيون بالناحية العسكرية الأولى، حسب بيان أوردته اليوم الثلاثاء وزارة الدفاع الوطني.
وأوضح نفس المصدر أنه "في إطار محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة، وبفضل الاستغلال الأمثل للمعلومات، أوقفت مفارز بإقليم الناحية العسكرية الخامسة 14 عنصرا من شبكات دعم وإسناد الجماعات الإرهابية"، وبإقليم الناحية العسكرية الأولى، "تمكنت مفرزة أخرى تابعة للقطاع العملياتي لتيزي وزو من كشف وتدمير 16 مخبأ استعمله الإرهابيون.

من جهة أخرى وبإقليم الناحية العسكرية الرابعة، تمكنت مفرزة للجيش الوطني الشعبي تابعة للقطاع العملياتي لجانت، إثر عملية بحث وتفتيش بمنطقة تين الزوج الواقعة بين جانت وعين قزام، يوم 23 نوفمبر 2015, من توقيف 4 مجرمين من جنسيات إفريقية مختلفة وضبط 3 مسدسات رشاشة من نوع كلاشنيكوف وكمية من الذخيرة و 5 سيارات رباعية الدفع وهواتف نقالة".

من جهة أخرى وبإقليم الناحية العسكرية الرابعة، تمكنت مفرزة للجيش الوطني الشعبي تابعة للقطاع العملياتي لجانت، إثر عملية بحث وتفتيش بمنطقة تين الزوج الواقعة بين جانت وعين قزام، يوم 23 نوفمبر 2015, من توقيف 4 مجرمين من جنسيات إفريقية مختلفة وضبط 3 مسدسات رشاشة من نوع كلاشنيكوف وكمية من الذخيرة و 5 سيارات رباعية الدفع وهواتف نقالة".

وبتلمسان (الناحية العسكرية الثانية) "أحبط عناصر حرس الحدود محاولة تهريب2415 لتر من الوقود و 748 كيلوغرام من النفايات النحاسية"، كما أوقفت مفرزة تابعة للقطاع العملياتي لبرج باجي مختار بإقليم الناحية العسكرية السادسة "مهربا وحجزت شاحنة و20 طنا من الإسمنت".

النهار الجزائرية

2015/11/17

بعد متابعة مديرية وحدة بريد الجزائر وسط لـ11 متهما بينهم موظفي البريد

3 سنوات حبسا نافذا لطبيب احتال على الحجاج واختلس 4 ملايير سنتيم

فصلت محكمة سيدي امحمد، أمس، في ملف المديرية العامة وحدة بريد الجزائر وسط، التي تابعت 11 متهما على رأسهم موظفين بالبريد وطبيب، تورطوا حسب الشكوى في التلاعب بـ191 حوالة بريدية خاصة بموسم الحج لسنة 2011-2012، بعد تحويلها من طرف ثلاث مكاتب بالعاصمة «بئر خادم والمرادية و1 ماي» إلى الحساب الخاص ببنك الجزائر، حيث ثمت إدانة الطبيب الموقوف بعقوبة 3 سنوات حبسا نافذا بتهمة النصب، وبراءته من تبديد أموال وخيانة الأمانة، فيما أصدرت عقوبات متفاوتة تراوحت بين عام حبس غير نافذ وعامين حبسا نافذا لباقي المتهمين.

تحريك الدعوى العمومية، جاءت بعد تلقي مصالح المديرية العامة لبريد الجزائر لمراسلة من طرف بنك الجزائر سنة 2011 تفيد بعدم التحصيل المالي لقيمة 191 حوالة بريدية خاصة بموسم الحج، والتي تم تحويلها من طرف 3 مكاتب بئر خادم والمرادية و1 ماي إلى الحساب الخاص للبنك المخصص للحج، وعلى إثر ذلك باشرت المصالح الإدارية للبريد تحقيقا إداريا، والذي شمل الأختام الخاصة بتلك العمليات، وبأخذ عينة من عناوين الأشخاص المدونة أسماؤهم على نسخ الحوالات، تبين أنها مزورة، لتثبت نتائج التحقيق الإداري عن وجود عمليات تزوير، الأمر الذي جعل المديرية العامة للبريد تقدم بشكوى لدى مصالح الضبطية القضائية بتاريخ9 أكتوبر 2012، مستندة على تقرير المفتشية العامة للبريد، التي أظهرت عمليات نصب تعلقت بحوالات الحج لم تدفع أموالها لدى حساب البريد ببنك الجزائر، كما تبين وجود الختم التاريخي الخاص بمكاتب البريد سالفة الذكر مزور مع اختفاء هذه الحوالات من حسابات المحاسبية لدى البريد، المتورط فيها طبيب تمكن من توفير 191 حوالة بريدية خاصة بالحج مزورة كانت تحمل خط مكاتب بريد بئر خادم والمرادية وأول ماي، راح ضحيتها العديد من الحجاج، هذه العملية تمت بعد إيهام الطبيب الحجاج بعلاقاته وتسهيله لإجراءات حصولهم على جوازات السفر مقابل مبالغ مالية رمزية للشخص الواحد، هذه المبالغ المقدرة بـ4 ملايير سنتيم، لم يتم إيداعها بحساب بنك الجزائر المفتوح لدى بريد الجزائر. وحسب مجريات محاكمة المتهمين، أن الفضيحة المالية التي طالت حوالات الحج لسنة 2011 اكتشفت بعد تقرير المفتشية العامة للبريد، وهذا بعد الوقوف على عدة خروقات وتلاعبات في طريقة منح هذه الحولات البريدية إلى الحجاج والمقدرة ماليا بـ4 ملايير سنتيم، والتي كانت تتم عن طريق وساطة من الأشخاص على رأسهم إمام مسجد وموظفين بأحد مراكز البريد في العاصمة، ليتورط في القضية حسب الملف القضائي 11 متهما بينهم الطبيب المتواجد رهن الحبس المؤقت، بتهم عديدة من جنحة اختلاس أموال عمومية وخيانة الأمانة والتزوير واستعمال المزور والنصب والاحتيال والإهمال المؤدي إلى ضياع المال العام، ليتم إدانتهم بأحكام متفاوتة تراوحت بين عام حبسا غير نافذ و3 سنوات حبسا نافذا لجميع المتهمين.

سهيلة ز

2015/11/17

وكيل الجمهورية طالب بمعاقبتهما بـ3 سنوات حبسا نافذا

توقيف كهلان حاول أحدهما تهريب 12 ألف جنيه استرليني بحذائه إلى بريطانيا عبر مطار هواري بومدين

ألقت مصالح شرطة الحدود وبالتنسيق مع أعوان الجمارك على مستوى المطار الدولي هواري بومدين، القبض على كهل في العقد الخامس من العمر، وذلك على خلفية ضبط بحوزته مبلغ مالي لعملة غير متداولة بالجزائر، حيث كشفت جهاز السكانير لدى مرور المتهم من نقطة المراقبة إخفاء المتهم لمبلغ يقدر بـ12 ألف جنيه استرليني و14 ألف دولار مخبأة بإحكام داخل حذائه، وعليه تم تحويله المعني على التحقيق الأمني ومنه على وكيل الجمهورية لدى محكمة الحراش، بعدما تبين أن المتهم لم يقدم تصريحات بالمبلغ الذي يحوز عليه لمكتب التصريحات الجمركية على مستوى الدولي، وقد أودع وكيل الجمهورية لدى محكمة الاختصاص المتهم رهن الحبس المؤقت بالمؤسسة العقابية في الحراش، على ذمة التحقيق، هذا الأخير كشف في تصريحاته أن المبلغ المالي لا يخصه، بل هو لأحد معارفه قدمه له من أجل مساعدته في صرفه بأحد البنوك في الخارج خلال سفره إلى بريطانيا، وعليه تم توقيف المتهم الثاني الذي أودع هو الآخر رهن الحبس المؤقت بأمر من وكيل الجمهورية، حيث وجه للمتهمين تهمة مخالفة التشريع الجمركي المتعلق بتنظيم الصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج. وقد صرح المتهم الثاني خلال محاكمته أنه تعذر عليه صرف المبلغ المالي المحجوز لدى المتهم الأول بدبي، فطلب المساعدة من المتهم الأول خلال سفره إلى بريطانيا، نافيا أن تكون لهما أي نية في تهريب المبلغ المالي إلى الخارج، وقد طالبا بإفادتهما بأقصى ظروف التخفيف، وعليه التمس وكيل الجمهورية لدى محكمة الحراش خلال المحاكمة، تسليط عقوبة 3 سنوات حبسا نافذا ضد المتهم الأول مع غرامة مالية بقيمة المبلغ، و50 ألف دج غرامة مالية للمتهم الثاني مع المصادرة.

جميلة .ق

الخبر

2015/11/26

تطبيق القانون على المديرين السابقين لشركة «سورام» والمهندسة المعمارية

التماسات أقصاها 8 سنوات حبسا لرئيس مشروع ترميم المعالم الأثرية بولاية الجزائر لاختلاس المال العام

فتح قاضي القطب الجزائي المتخصص بمحكمة سيدي امحمد، أمس، ملف الفساد الذي ضم الفضيحة التي هزت مبنى ولاية الجزائر، من خلال الصفقات العمومية المبرمة لفائدة شركة SORE M الكائن مقرها الاجتماعي بقسنطينة، وهذا بعد الاستفهام الذي ظهر من خلال استجواب مديرين سابقين لشركة «سورام» ورئيس خلية القصبة المكلف بمتابعة الترميمات ومقاول وشقيقه ومهندسة معمارية بخلية القصبة وموظفة بالخزينة الولائية، إضافة إلى تورط المسؤول الأول عن مشروع ترميم المعالم الثقافية على مستوى ولاية الجزائر، كمتهمين بتهم عديدة في أكبر عملية ترميم للمعالم الأثرية بالعاصمة من اختلاس وتبديد أموال عمومية وسوء استغلال الوظيفة ومراجعة ملحق مخالف للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها بغرض إعطاء امتيازات غير مبررة للغير وجنحة المشاركة في الاختلاس، وهذا بعد ذكر الترميمات التي وجهت لفيلا الوالي المنتدب السابق لباب الوادي مقابل استفادة رئيس المشروع من مسكن اجتماعي.

سهيلة ز

رئيس المشروع .. أنا عبد مأمور نفذت أوامر المدير العام لشركة «سورام» المتوفى

محاكمة المتهمين بداية كانت مع رئيس المشروع «ب.م»، الذي أنكر اختلاسه أو تبديد المال العام واستعماله على نحو غير شرعي، نافيا إساءة استغلال وظيفته كونه نفذ تعليمات وأوامر المدير العام لشركة «سورام» المدعو «ب.س» المتوفى، وهذا كان في إطار المهمة التي تحصل عليها في ترميم عدة مواقع أثرية بالعاصمة، وهي قصر دار الصوف ومسجد علي بتشين والمسجد الكبير والمسجد الجديد وقصر راحة الداي وقصر الشعب والمسجد الجديد ودار الثقافة بوادي قريش ودار الصوف ومعالم أخرى، نافيا إنجازه أي أشغال غير قانونية، أما السلع التي استغلت حسب الخبرة بـ4 ملايين دينار الخاصة، والتي كانت موجهة لترميم مسجد علي بتشين وعمال الشركة في ترميم فيلا الوالي المنتدب السابق لباب الوادي، فهذا لم يتم إنكاره بحجة أنه عبد مأمور للمدير العام المتوفي، أما فيما يخص استفادته من مسكن اجتماعي بباب الوادي، فهذا لم يكن مقابل الترميمات سالفة الذكر، إلا أن رئيس الجلسة واجهه بالأعمال غير المشروعة التي كانت خدمة لمصالح شقق بعض المتهمين بدلا من ترميمات المعالم الأثرية، وفقا للصفقة المتفق عليها غير متوفرة في نفس السياق إلى استخدام عمال الشركة في ترميم شقة موظفة بالخزينة الولائية ومنزل والدتها مقابل تمرير فواتير الشركة، كما اعترف باستغلال عتاد الشركة وعمالها لترميم فيلا سفير جزائري، الذي لا يعرفه أصلا بل تربط هذا الأخير علاقة وطيدة مع مدير الشركة المتوفى، إضافة إلى شقق أخرى، كما تم تسليم العتاد لأحد الخواص متمثل في رفوف الأشغال وتوظيف مناصب شغل وهمية.

كهربائي متعاقد يفجر الملف وإطارات شركة «سورام» في قفص الاتهام

وتجدر الإشارة إلى أن اكتشاف أمر المتهمين جاء بعد شكوى من كهربائي متعاقد يدعى «ب.ي» مع شركة «سورام» الكائن مقرها بالمنطقة الصناعية في قسنطينة، بخصوص اختلاس أموال الشركة التي انطلقت من التلاعب الذي مس ميزانية عدة صفقات أبرمتها الشركة مع ولاية الجزائر من أجل ترميم المعالم الثقافية على مستوى الولاية، من بينها صفقة بالتراضي بتاريخ 9 نوفمبر 1991 مع مدير ميزانية تسيير المعالم الأثرية لدى محافظة الجزائر، لترميم الجامع الجديد بالقصبة وصفقة مع نفس صاحب المشروع لإنجاز القطب الثقافي في سيدي رمضان بلدية القصبة بتاريخ 22 ماي 2002 وصفقة إنجاز المركز الثقافي بواد قريش بتاريخ 22 أوت 2000 وصفقة تهيئة قصر دار الصوف بتاريخ 28 ماي 2003 وصفقة تهيئة مسجد علي بتشين بتاريخ 16 مارس 2002 وقصر راحة الداي وقصر الشعب وفيلا لطفي وسوق علي عمار، هذه الصفقات التي ركز عليها قاضي الجلسة عن طريق استجواب المتهم «ق.س» رئيس خلية القصبة المكلف بمتابعة الترميمات، حيث صرح أنه استفاد من ترميمات أجريت على شقته وشقة شقيقه بالمعالمة من طرف عامل بشركة «سورام» المدعو «ب.ط» مؤكدا على تهيئة فيلا لابن الوالي المنتدب السابق لدائرة باب الوادي المسمى «ق.م»، في حين حاول شقيقه المدعو «ق.ع» المقاول التهرب من حصوله على عتاد الشركة «أشافوداج» من مسير المشروع وعدم إرجاعه إلى الشركة حتى يوم سماعه من قبل الضبطية القضائية.

لتفند المتهمة «ب.غ» تمريرها لمختلف الفواتير التي كانت مقابل تهيئة شقتها الكائنة بشارع العربي بن مهيدي ومنزل والدتها، بحكم منصبها كموظفة بالخزينة الولائية مصلحة المعاشات، مشيرة في معرض أقوالها إلى أنها تعرفت على رئيس المشروع على مستوى الدائرة الإدارية لباب الوادي، عندما كانت ستضع ملفا لطلب مسكن اجتماعي، مؤكدة أن جميع الأشغال البسيطة التي استفادت منها كانت بمقابل وبحسن نية، إلا أن وكيل الجمهورية رافع على أن وظيفتها خاصة مع المتقاعدين بمصلحة المعاشات وليس المقاولين استنادا للتهمة المنسوبة إليها الدفاع.

القضية مهزلة حقيقية سببها كهربائي، والنيابة التمست عقوبة أقصاها 8 سنوات حبسا

رافعت هيئة الدفاع بكل ثقة على انعدام أي دليل مادي عن تورط موكليهم في الملف، الذي تحرك أصلا على خلفية شكوى لكهربائي متعاقد مع شركة «سورام» معتبرا الاتهامات لا أساس لها من الصحة كونها مجرد تصريحات فقط، طالبين البراءة في حق كل متهم حتى بالنسبة للمتهمين المتغيبين عن حضور جلسة المحاكمة مدعمين موقفهم بعدم تأسس ولاية الجزائر ولا الدائرة الإدارية لباب الوادي طرفا مدنيا في القضية، لانعدام أي ضرر لاحق بهما، ليقدم وكيل الجمهورية التماساته في حق رئيس المشروع المتهم «ب.م» عقوبة 8 سنوات حبسا نافذا ومليون دينار غرامة مالية نافذة، فيما التمس عقوبة 5 سنوات حبسا نافذا للمتهم المتغيب «أ.م» والمتهمة «ب.غ» موظفة في الولاية والشقيقين «ق.ع» و«ق.س»، في حين طالب بتطبيق القانون في حق المديرين السابقين لشركة «سورام» والمتهم «ب.ط» والمهندسة المعمارية.

الشروق اليومي
إخبارية وطنية

2015/11/29

أمن العاصمة يكشف خيوط فضيحة مالية من الجزائر إلى بنوك الخليج

5 مستوردين "يهرّبون" 100 مليار "دوفيز" بأسماء فقراء !

■ سجلات تجارية على المقاس مقابل 10 ملايين.. وتصريحات جمركية كاذبة

نوارة باشوش

فتحت مصالح الشرطة الاقتصادية والمالية لأمن ولاية الجزائر، تحقيقات واسعة حول تحويل قرابة 100 مليار سنتيم، بالعملة الصعبة، إلى أحد البنوك الخليجية من طرف 5 مستوردين، حيث قاموا باستغلال سجلات تجارية بأسماء أشخاص فقراء، مقابل مبالغ مالية زهيدة لا تتعدى 10 ملايين سنتيم للسجل الواحد.

تفاصيل القضية حسب المعطيات المتوفرة لدى "الشروق"، تعود إلى ورود معلومات إلى مصالح الشرطة الاقتصادية والمالية لأمن ولاية الجزائر العاصمة، تفيد بنشاط 5 مستوردين معروفين، بطريقة مخالفة للتشريع والتنظيم الخاصين بالصرف عن طريق التصريح الجمركي الكاذب في عمليات الاستيراد لقطع الغيار والأجهزة الكهرومنزلية، مقابل تحويل وتهريب الأموال إلى بنوك خليجية.

واستغلالا للمعلومات المتوفرة وبعد تحقيقات معمقة توصل المحققون إلى تورط 5 مستوردين، يقومون باستئجار سجلات تجارية لأشخاص فقراء، مقابل مبالغ مالية لا تتعدى 10 ملايين سنتيم، ثم يستوردون سلعا مختلفة، بتصريحات جمركية مزورة في عمليات التوطين البنكي عن طريق التسليم المستندي الخاصة بشركات تجارية واستعمال وثائق مزورة بهدف تحويل مبالغ مالية بالعملة الصعبة دون تسجيل أي عملية استيراد أو تصدير مطابقة للوثائق المزورة، إذ تم التأكد من ذلك من خلال عدم تسجيل أي عملية على مستوى قاعدة البيانات الخاصة بهم.

كما أسفرت التحقيقات التي قامت بها مصالح الشرطة الاقتصادية والمالية بعد الفحص والتدقيق في عمليات تحويل الأموال إلى الخارج، عن تحويل مبلغ 5,5 ملايين أورو وقرابة 3 ملايين دولار أمريكي، أي ما يعادل 100 مليار سنتيم في شهر ونصف فقط، كما تبين أن المتورطين في قضية الحال، أوهموا 7 ضحايا من خلال إقناعهم باستخراج سجلات تجارية من المركز الوطني للسجل التجاري بأسمائهم مقابل مبلغ مالي لا يتعدى 10 ملايين سنتيم للسجل الواحد.

المشتبه فيهم متابعون بجرائم تكوين جماعة أشرار، تبييض الأموال، التزوير واستعمال المزور في محررات تجارية ومصرفية إلى جانب التصريحات الجمركية الكاذبة وعدم استرجاع العملة الصعبة من الخارج إلى البنوك الجزائرية، وهو الفعل الذي تعاقب عليه أحكام الأمر رقم 96 / 22 المتعلق بقمع مخالفة التنظيم الخاص وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج.

2015/11/29

شركات مختصة في استيراد الإسمنت ضمن المتورطين

الجمارك رفعت دعاوى بشأن تحويل 30 مليون أورو خارج القانون

وليد. ع

قامت المديرية العامة للجمارك خلال 2015 بإرسال عدة ملفات إلى العدالة منها ملفات لثلاث شركات لاستيراد الإسمنت قامت بتحويل قرابة 30 مليون يورو بطريقة غير شرعية.

ونقلت وكالة الأنباء الجزائرية عن مصادر في إدارة الجمارك، أن هذه الأخيرة وبعد أن قامت بالرقابة البعدية لاحظت أن ثلاث شركات اشترت لدى ممونين من إيطاليا، غير أن الفاتورة تم تحريرها في سويسرا "للتمكن من تحويل العملة الصعبة نحو الحسابات الشخصية التابعة لهؤلاء المتعاملين في البنوك السويسرية".

وبالإضافة إلى هذه المخالفة أظهر تحقيق معمق – قامت به مصالح الجمارك بعد هذه الملاحظات – عدة مخالفات في الصرف قام بها نفس المستوردين تتعلق بزيادة قيمة الواردات، وبلغت قيمة أهم تحويل غير شرعي لرؤوس الأموال حوالي 18 مليون يورو تم تحويلها من إحدى الشركات الثلاث التي هي حاليا محل 41 ملف نزاع تتعلق أساسا بتضخيم الفواتير.

ولجأت هذه الشركة إلى زيادة تعادل 1,476 مليون يورو في عملية استيراد وحدة تعبئة متنقلة التي تم التخلي عنها في الميناء بدون القيام بالتصريح الجمركي في حين تم تحويل المبلغ بالعملة الصعبة إلى سويسرا.

أما بالنسبة للمستوردين المخالفين الآخرين فقد قام الأول بتحويل أكثر من 10 ملايين يورو بطريقة غير شرعية وهو الآن محل 25 ملف نزاع في حين قام الآخر بتحويل مليون يورو، وقد تم فرض غرامات مالية تتجاوز 14 مليار دج في حق الشركات الثلاث، وقامت مصالح الجمارك بإرسال ملف آخر إلى العدالة يتعلق بمخالفة للصرف تتعلق بزيادة القيمة بأكثر من 1,6 مليون يورو قامت بها شركة مستوردة لرافعتين.

LIBERTE

29/11/2015

POUR TRANSFERTS ILLICITES DE 30 MILLIONS D'EUROS

Trois importateurs de ciment devant la justice

La direction générale des douanes (DGD) a transmis à la justice, durant l'année 2015, plusieurs dossiers dont ceux de trois sociétés d'importation de ciment ayant transféré illicitement près de 30 millions d'euros, a confié à l'APS un haut responsable de la DGD.

Après un contrôle effectué a posteriori, les services des douanes ont constaté que ces trois sociétés avaient effectué leurs achats auprès de fournisseurs en Italie, mais la facturation avait été opérée en Suisse *"afin de pouvoir transférer les devises vers les comptes personnels de ces opérateurs domiciliés (dans des banques) de ce paradis fiscal"*, explique le même responsable. Outre cet acte illicite, une enquête approfondie, effectuée par les services douaniers suite à ces constats, a également décelé des infractions de change commises par ces mêmes importateurs de ciment en matière de majoration de valeur. Le plus important transfert illicite de capitaux a porté sur un montant de 18 millions d'euros transférés par l'une des trois sociétés qui fait l'objet de 41 dossiers contentieux portant, entre autres, sur des surfacturations, précise-t-il. Cette société recouru à une majoration de valeur de 1,476 million d'euros pour l'importation d'une unité mobile d'ensachage qui a été carrément abandonnée au port sans faire l'objet d'une déclaration de dédouanement alors que le montant en devises a été transféré vers la Suisse. Plus encore, cette même société a déclaré à plus de 500 000 euros comme le montant d'importation d'une centrale à béton mobile alors que le prix réel ne dépasse pas les 180 000 euros, précise cette source douanière.

Quant aux deux autres importateurs de ciment contrevenants, l'un est parvenu à transférer illicitement plus de 10 millions d'euros, et qui fait l'objet de 25 dossiers contentieux, tandis que l'autre a transféré illégalement un million d'euros (2 dossiers de contentieux).

Les pénalités encourues par les trois sociétés dépassent les 14 milliards de dinars. Par ailleurs, les services douaniers ont transmis à la justice un autre dossier portant sur une infraction de change liée à une majoration de valeur de plus de 1,6 million d'euros, qui a été effectuée par une société ayant importé deux grues.

R. N./APS

2015/11/29

عملية التهريب قام به مستوردون جزائريون

الجمارك تكشف تهريب 30 مليون أورو إلى الخارج خلال 2015

قامت المديرية العامة للجمارك خلال سنة 2015، بكشف محاولات تهريب 30 مليون أورو من قبل مستوردين جزائريين إلى خارج الوطن، حيث تم إرسال عدة ملفات إلى العدالة منها ملفات لثلاث شركات لاستيراد الإسمنت قامت بتحويل قرابة 30 مليون أورو بطريقة غير شرعية خلال السنة الجارية.

إيمان علي إسماعيل

وأوضح مصدر مسؤول أمس، في تصريح لوكالة الانباء الجزائرية، أن مصالح الجمارك وبعد أن قامت بالرقابة البعدية لاحظت أن ثلاث شركات اشترت لدى ممونين من إيطاليا، في حين تم تحرير الفاتورة في سويسرا «للتمكن من تحويل العملة الصعبة نحو الحسابات الشخصية التابعة لهؤلاء المتعاملين الموطنين في البنوك السويسرية». وبالإضافة إلى هذه المخالفة، أظهر تحقيق معمق قامت به مصالح الجمارك بعد هذه الملاحظات عدة مخالفات في الصرف قام بها نفس المستوردين تتعلق بزيادة قيمة الواردات، وبلغت قيمة أهم تحويل غير شرعي لرؤوس الأموال حوالي 18 مليون أورو تم تحويلها من إحدى الشركات الثلاث التي هي حاليا محل 41 ملف نزاع تتعلق أساسا بتضخيم الفواتير. ولجأت هذه الشركة إلى زيادة تعادل 1.476 مليون أورو في عملية استيراد وحدة تعبئة متنقلة التي تم التخلي عنها في الميناء بدون القيام بالتصريح الجمركي، في حين تم تحويل المبلغ بالعملة الصعبة إلى سويسرا.

وبالإضافة إلى ذلك، صرّحت نفس الشركة مبلغ استيراد آلة متنقلة لصناعة الخرسانة بأكثر من 500 ألف أورو، في حين لا يتعدى سعرها الحقيقي 180 ألف أورو، حسب توضيحات نفس المصدر الجمركي، أما بالنسبة للمستوردين المخالفين الآخرين، فقد قام الأول بتحويل أكثر من 10 ملايين أورو بطريقة غير شرعية، وهو الآن محل 25 ملف نزاع، في حين قام الآخر بتحويل مليون يورو ملفي نزاع، وقد تم فرض غرامات مالية تتجاوز 14 مليار دينار في حق الشركات الثلاث. من جهة أخرى، قامت مصالح الجمارك بإرسال ملف آخر إلى العدالة يتعلق بمخالفة للصرف تتعلق بزيادة القيمة بأكثر من 1.6 مليون أورو قامت بها شركة مستوردة لرافعتين، ولتعزيز عمليات تطهير التجارة الخارجية والفضاء التجاري بصفة عامة، اتخذت الحكومة مؤخرا العديد من الإجراءات، حيث وقعت كل من وزارة التجارة والمديرية العامة للجمارك والمديرية العامة للضرائب، منذ أيام، على اتفاقيتين للتعاون في إطار التنسيق ما بين القطاعات لمحاربة الغش.

2015/11/29

يقودها شقيق إرهابي مقبوض عليه

تفكيك شبكة لدعم الإرهاب يمتد نشاطها من حمادي كرومة إلى غزابة في سكيكدة

تمكنت، نهاية الأسبوع الماضي، مصالح البحث والتحري للأمن الداخلي بسكيكدة من توقيف شبكة لدعم وإسناد الإرهاب تتكون من سبعة أشخاص تتراوح أعمارهم ما بين 27 و58 سنة، حيث ينشطون ما بين بلدية حمادي كرومة وشرق غزابة في سكيكدة.

المتورطون تم الكشف عنهم عقب توقيف ثلاثة إرهابيين، منتصف هذا الشهر، بوسط مدينة غزابة من قبل مصالح الأمن الداخلي والجيش الوطني الشعبي وكذا الدرك الوطني، أين تم التحقيق معهم والكشف عن خلية نائمة لدعم وإسناد بقايا الإرهاب في المنطقة يقودها أحد الإرهابيين الموقوفين، وقد كانت مهمتها مراقبة تحركات العناصر الأمنية وكذا توفير المؤونة ونقلها إلى أماكن محددة، حيث يتوزع المتورطون ما بين بلدية حمادي كرومة وكذا غزابة ومنطقة بيسي بين بلديتي حمادي كرومة وغزابة الغابية، أين تم التحقيق مع المتورطين الذين اعترفوا بما نسب إليهم من تهم، قبل أن يتم تقديمهم أمام قاضي التحقيق لدى محكمة سكيكدة الذي أمر بحبسهم بخصوص جناية الانخراط في صفوف جماعة إرهابية مسلحة والدعم والإسناد.

جمال بوالديس

2015/11/29

فضيحة جديدة مصدرها مركب للأسمدة بوهران

التحقيق في تهريب 300 مليون دولار

وهران: لحسن بوربيع

فتح القطب الجزائي المتخصص بمحكمة وهران تحقيقا قضائيا في قضية "تهريب أموال إلى الخارج" خلال أشغال إنجاز مركب "سورفيرت" للأسمدة بالمنطقة الصناعية لأرزيو، من طرف الشريك المصري "أوراسكوم للإنشاء". وقدرت مصادر مؤكدة "حجم الأموال المهربة بأكثر من 300 مليون دولار أمريكي"، "مع كل التحفظات
علمت "الخبر" أن القضية تحركت بعد أن رفض محافظ الحسابات المتعاقد مع شركة "سورفيرت" ومقره في وهران، التأشير على عدد من التعاملات المالية التي قامت بها شركة "سورفيرت الجزائر" التي يسيرها المصريون، الذين يملكون 51 في المائة من أسهمها. وهذا بسبب عدم تقيد المصالح المالية للشركة بالقانون الجزائري في مجال تحويل العملات الأجنبية إلى الخارج، حيث كشفت ذات المصادر أن "محافظ الحسابات رفض تحمل مسؤولية الخروقات التي سجلها في هذا المجال". علما أن نسخة من حسابات الشركات تودع لدى القضاء. كما أن ذات المحافظ "يكون قد سجل خروقات في موضوع إدماج مؤسسة أوراسكوم للإنشاء المصرية رأسمالها في مصنع "سورفيرت" في البنك الأمريكي "مورغان ستالي سنة 2010، حيث قام الشريك المصري بالعملية دون استشارة الشريك الجزائري المتمثل في شركة سوناطراك الجزائرية التي تملك 49 في المائة من أسهم شركة سورفيرت الجزائر.
من المنتظر أن يمثل، يوم الخميس 19 نوفمبر الماضي، إطارات الشركة الجزائرية المصرية" سورفيرت، وكذا إطارات من بنك الجزائر الخارجي أمام قاضي التحقيق بالقطب الجنائي المتخصص بمحكمة وهران. إلا أن سماعهم تأجل لأسباب لم يتم الإفصاح عنها، حيث أن العمليات المصرفية التي رفض محافظ الحسابات التأشير عليها تمت على مستوى المديرية الجهوية لبنك الجزائر الخارجي.
كما علمت "الخبر" أن الرئيس المدير العام لبنك الجزائر الخارجي، السيد لوكال، تلقى هو الآخر استدعاء من القطب الجزائي المتخصص لمحكمة وهران لسماعه بصفته يمثل الطرف المدني في الدعوى القضائية التي تم تحريكها.

ومعلوم أن مصنع اليوريا والأسمدة "سورفيرت" الذي انطلق إنجازه سنة 2007، في عهد الوزير شكيب خليل، استفاد من تمويل جزائري بنسبة 70 في المائة من طرف البنوك الجزائرية العمومية: بنك الجزائر الخارجي الذي ساهم بـ 29 في المائة من تكاليف المشروع، البنك الوطني الجزائري، كناب - بنك، بنك التنمية المحلية والقرض الشعبي الجزائري. وتقاسمت سوناطراك 30 في المائة من التكاليف مع مجمع "أوراسكوم للإنشاء" المصري. وعينت وزارة المالية بنك الجزائر الخارجي ممثلا للمصارف العمومية في تمويل هذا المشروع. وبلغت كلفة المشروع 2,2 مليار دولار.
وتأسست شركة سورفيرت الجزائر في مارس 2007، برأسمال 200 مليون دولار، 51 في المائة منها ملك للشريك المصري أوراسكوم للإنشاء، و49 للشريك الجزائري سوناطراك. وهذا قبل قرار الحكومة الجزائرية العمل بقاعدة 49 في المائة للشركاء الأجانب سنة 2009.
وعين الشريك المصري، بحكم كونه حاز صلاحيات التسيير والإدارة في المشروع خلال عملية الإنجاز، الشركة الألمانية "يو. أش. دي. إي" المتخصصة في مجال الأسمدة، مقابل 1,28 مليار أورو..